

قادة العراق يجمعون على رفض سلوكيات انقرة

التوغل التركي يفتح الباب على مصراعيه لحوار بغداد ـ اربيل

أكد قادة العراق عزمهم على استخدام كل الطرق المشروعة لانهاء التوغل التركي في البلاد والتوجه إلى تحقيق المصالحة الوطنية وانجاز اصلاحات حقيقية وشددوا على رفض دخول العراق في أي محاور إقليمية أو دولية وأشاروا إلى ضرورة تحرير المتبقي من مدن محافظة الأنبار والبء بصفحة تحرير مدينة الموصل.

وخلال اجتماع الرئاسات العراقية الثلاث مع قادة ورؤساء الكتل السياسية الليلة الماضية فقد أشار القادة العراقيون إلى أنه استجابة لمتطلبات الظروف التي تمر بها البلاد، وسعيًا من أجل الارتقاء بالعملية السياسية وتطوير الأداء بمختلف المستويات لصالح البناء والنهوض والتقدم سياسياً وأمنياً وإدارياً، فقد ساد الاجتماع روح إيجابية في حسن التفاهم والتعبير عن الشعور العالي بالمسؤولية وبما يساعد على تجاوز الكثير من المعضلات حيث تم التركيز على مبدأ العمل بوحدة الموقف الوطني في التعامل مع جميع التطورات والمتغيرات التي تحصل داخليا وخارجيا منطلقين من مصلحة العراق والعراقيين وعلى أمن البلاد وسيادتها واستقلالها وسط هذه الظروف الإقليمية والدولية المشحونة بالاختلافات والمحكومة بالمصالح المتضاربة وتوغل القوات التركية في الاراضي العراقية كما قال بيان صحافي رئاسي .

مقالات

الدستور يمنع النائب من اي عمل غير عمله البرلماني



طارق حرب

ناقش البرلمان يوم 13/12/2015 طلبا تقدم فيه بعض النواب لممارسة اعمال اخرى من غير العمل البرلماني كتقديم الخبرة او التدريس او الاشراف على الرسائل والاطاريح او الاستشارة وفي ذلك نقول
1- ان الفقرة سادسا من المادة (49) من الدستور قررت عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب وبين اي عمل اخر وجاء هذا المنع مطلقا غير مفيد بعمل معين وعاما غير خاص بنوع من الاعمال وشاملا غير مجزأ لبعض الاعمال فهو يشمل جميع اشكال وانواع واضرب الاعمال بما فيها الاعمال التي طلب بعض النواب ممارستها

2- ان مبدأ منع النائب من ممارسة اي عمل مبدأ عالمي مقرر في دساتير الدول المختلفة كما انه ليس جديدا في العراق فلقد كان مقررًا في ظل الدستور في العهد الملكي بالإضافة الى ان هذا المبدأ وهو المنع مقرر بالنسبة لموظفي الدولة العاملين في جميع السلطات والهيئات والمحافظات والاقاليم كما قرر ذلك قانون انضباط موظفي الدولة رقم (14) لسنة 1991 حيث اعتبر هذا القانون ممارسة عمل اخر غير العمل الوظيفي من المحظورات وقد ورد هذا المنع ايضا في قوانين أخرى خاصة كقوانين القضاء وقوانين الهيئات المستقلة والتي اشارت صراحة الى المنع بما وُدي اليه من تضارب المصالح .

3- ان منع النائب من ممارسة عمل اخر كان لحكمة مشهورة وعلة معروفة ولم رد هذا المنع سدى ونما كان لتحقيق هدف معين هو انصراف النائب الى عمله النبائي في الرقابة والتشريع لان ممارسته عمل اخر يؤدي الى التأثير على العمل البرلماني سواء كان التأثير من خلال الوقت المخصص للعمل النبائي بحيث لا يستطيع النائب من ممارسة دوره الكامل والوقت الكافي للرقابة والتشريع او كان التأثير بشكل مباشر على الوظيفة كأن يكون عمله في مسألة لا علاقة لها بعمل البرلمان ما يؤثر حتميا على عمل النائب البرلماني بحيث يجابي هذه المسألة او كان التأثير على الاخرين باعتبار انه صدر من نائب له سلطة سيادية واعتبار حكومي كبير مثاله ان موافقة النائب على الاطروحة سيؤدي الى التأثير على الاعضاء لقبول الاطروحة و يمثل حرجا لهم الامر ذاته يقال عن الراي والخبر التي يوردها النائب في اعمال واختصاصات الجهات الاخرى بحيث يكون ما صدر من النائب اشبه بالمزم لتلك الجهات للمكانة السيادية العليا التي يتمتع بها النائب .

4- كذلك فان عمل النائب خارج العمل البرلماني قد يؤدي الى الاختلال بمبدأ الفصل بين السلطات الوارد في المادة (74) خاصة اذا كان العمل يتعلق بمسائل او قضايا تعود للسلطة التنفيذية او السلطة القضائية
5- ان قوانين المهن تؤكد على انصراف عضو النقابة الى اعمال مهنته فقط وعدم جواز ممارسة هذه المهنة من الاخرين كقانون نقابة الصحفيين وقانون نقابة المحامين .

6- من الرذائل ان يكون النائب عند تقديم عمله الاخر من غير عمله البرلماني خاضعا لسلطة اخرى غير سلطة البرلمان فالنائب مقدس دستوريا واي عمل اخر يبعده عن مكانه الزكى دستورا .

7- بإمكان اولئك النواب الذين طلبوا العمل الاخر تقديم استقالتهم والانصراف الى هذه الاعمال لا ان يكون العمل الاخر بمثابة اساءة لاستعمال السلطة او استغلال نفوذ الوظيفة عندما يكون نائبا من وجه وعاملا من وجه اخر. لذلك الذي نرجوه من البرلمان اسقاط مناقشة هذا الموضوع لانه يشين بالعمل البرلماني مهما علت درجة او مكانة العمل الاخر اذ لا يمكن مقارنتها بمكانة العمل البرلماني .

الرافضة ـ بغداد

لاتفاهم مسبق حول التوغل العسكري

وأشاروا إلى أنّ أي دعم و اسناد من أية دولة للعراق لابد أن يأتي من خلال القنوات الرسمية العراقية و باتفاق معها وان دخول قطعات عسكرية تركية الاراضي العراقية دون تفاهم أو إتفاق مسبق مع الحكومة العراقية لا يمكن القبول به أو السكوت عنه ومن حق العراق استخدام كل الطرق المشروعة للدفاع عن سيادته ووحدة اراضيه ودعم الحكومة العراقية في الخطوات التي اتخذتها في هذا الصدد.
واتفق المجتمعون على تهينة كل ما يساعد على تحقيق المصالحة المجتمعية ومواصلة الجهود المبذولة في هذا المجال من أجل توحيد موقف ومشاركة العراقيين جميعهم وحل جميع الاشكالات عبر الحوار وعلى اساس الدستور والاتفاقات السياسية في بناء العراق الديمقراطي الاتحادي الحر المستقل.. كما اوصوا بالعمل الحثيث من أجل انجاز تشريع القوانين المتأخرة وتعديل ما يتطلب التعديل منها، والتأكيد على تعزيز الدور الإيجابي للكتل في مجلس النواب للمساعدة في سرعة الانجاز وصياغة تفاهمات بهذا الشأن.

التقارب بين اربيل وبغداد

وشدد القادة على العمل من اجل توفير الاجواء

مواصلة تحرير مدن الأنبار والبدء بصفحة تحرير الموصل ودعم وإسناد الجيش العراقي وقوى الأمن الوطنية واعادة تنظيمها وتأمين عملية اداء الدور المهني الوطني المأمول منها على وفق مبادئ الدستور وبما يحفظ سيادة العراق وأمن العراقيين

المناسبة لفتح حوار جاد ومسؤول بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة جميع المشكلات العالقة على أساس الدستور والحرص على الوحدة الوطنية.. ومواصلة الجهود مع الدول والمنظمات من أجل عقد المؤتمر الخاص بإعمار العراق والتركيز على مشكلات النازحين وتهينة سبل المساعدة لهم سواء في مناطق نزوحهم المؤقت أو بإعادتهم بسلام إلى مناطقهم المحررة واستناب أمنها.

وأكدوا التعامل بجدية مع التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه البلد والافادة من الخبرات الوطنية والدولية بما يساعد على تجاوز هذه المشكلات واحياء وتنشيط المصانع والمعامل المملوكة للدولة وتطوير ومساعدة جميع الجهات الحكومية من أجل دعم الانتاج الوطني وتعاون ايجابي بناء بين القطاعين العام والخاص..
أضافه إلى احترام مطالب المواطنين وما عبّرت عنه المرجعية من ضرورة القيام باصلاحات حقيقية جذرية و بما جاء في البرنامج الحكومي الذي صوت عليه مجلس النواب.

مواصلة الجهود الاصلاحية

كما اتفق المجتمعون على الحث والعمل على دعم أي جهد اصلاحي داخل مؤسسات الدولة وبما يساعد في القضاء على الفساد وفي تطوير الاداء بمختلف المؤسسات ويساعد في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين ويؤمن تجاوز العراق لهذا الظرف الاقتصادي والمالي الذي يعانيه بفعل تدني أسعار النفط.

موسكو تؤكد لبغداد دعمها

وجاء اجتماع الرئاسات العراقية الثلاث بعد ساعات من مباحثات هاتفية اجراها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره العراقي إبراهيم الجعفري حول التوغل غير القانوني لقوات تركية في شمال العراق. وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان ان الجانب الروسي عبر عن موقفه

الحاسم بدعم سيادة العراق وسلامة أراضيه. ولجأ العراق لمجلس الأمن الدولي أمس حيث سلمه رسالة احتجاج تطالب بانسحاب فوري وغير مشروط لجميع القوات التركية من شمال البلاد وقال العراق إن وجود هذه القوات انتهاك صارخ للقانون الدولي.
إلى ذلك تجمع الآف المحتجين ومعظمهم عناصر من فصائل الحشد الشعبي الشيعية في وسط بغداد السبت للمطالبة بانسحاب القوات التركية من شمال العراق. وكان معظم المشاركين في التظاهرة شبانا يرتدون الزي العسكري وكانت التظاهرة منظمة للغاية حيث تجمعت عند ساحة التحرير في وسط بغداد.

الرفض الشعبي يعم بغداد

وانتشرت أعداد كبيرة من قوات الامن لحراسة التظاهرة على الارض وفوق المباني واغلقت الطرق على بعد عدة كيلومترات من موقع التظاهرة. وقد شدد الامين العام لمنظمة بدر هادي العامري على رفض دخول القوات التركية إلى الاراضي العراقية مؤكدا على "مقاومة المشاريع التي تستهدف وحدة وسيادة العراق".

وقال العامري في كلمة بالمتظاهرين أنه "في الوقت الذي نؤيد فيه شعبنا العراقي العزيز شعب المقاومة نعاهده عهد الرجال الأوفياء سنبقى متمسكين بموقفنا الرافض لتواجد اي قوة اجنبية على الارض المقدسة". وأكد على ضرورة "مقاومة اي مشروع يستهدف وحدة العراق وسيادته".

ويقول العراق ان تركيا نشرت جنودا ودبابات في قاعدة شمال البلاد الأسبوع الماضي دون موافقتها ما اثار أزمة دبلوماسية بين بغداد وانقرة..
بينما تصر تركيا على ان الهدف من نشر قواتها هو لحماية المدنيين الذين يعملون مع القوات العراقية في الموقع الا ان بغداد طالبت مرارا بسحب الجنود والمعدات التركية وتقدمت بشكوى إلى مجلس الامن الدولي.

